أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون فلسطينية

2018/04/21م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

حماس: لقاؤنا مع المخابرات المصرية كان صريحًا وإيجابيًّا..... 3

«حماس» تدرس عقد مؤتمرات موازية لـ «المجلس الوطني» في غزة والشتات 4

ملتقى في بيروت رفضا لـ"الوطني" تزامنًا مع موعد انعقاده برام الله..... 6

حراك العودة يكشف أزمة نقص القوى البشرية العسكرية للاحتلال..... 8

هل استوفى المجلس الوطني الفلسطيني النصاب القانوني لانعقاده؟..... 10

برلماني من "حماس": توجه لدى نواب الحركة بالضفة لمقاطعة اجتماعات "الوطني"..... 13

"حماس": دعوة البرلمان الأوروبي الاحتلال لإنهاء حصار غزة خطوة في الطريق الصحيح 15

مسيرات العودة تكشف واحدة من أخطر مشاكل الجيش الإسرائيلي..... 17

"فلسطينيو الخارج" يرفض انعقاد المجلس الوطني تحت الاحتلال..... 20

وثيقة تكشف عن خلافات وصعوبة بإيجاد ممثلين لـ "المجلس الوطني الفلسطيني" بتشيلي 22

هنية للاحتلال: استعدوا لطوفان بشري بذكرى النكبة وقوتكم لن تُفيد..... 24

السنوار: الشعب الفلسطيني سيُحقق حلم العودة والتحرير..... 26

الناطق باسم الرئاسة : "ذاهبون لمجلس الأمن لطلب الحماية الدولية لشعبنا"..... 27

مصدر: المجلس الوطني "سيعقد بمن حضر".. وغياب فصائل لن يؤثر على نصاب 28

"حماس" تنعى المهندس فادي البطش..... 32

اغتيال العالم الفلسطيني فادي البطش بماليزيا والعائلة تتهم الموساد 33

غزة: غرينبلات وليبرمان متناغمان بشأن استشهاد طفل وملادينوف يطالب بتحقيق..... 35

حماس: لقاؤنا مع المخابرات المصرية كان صريحًا وإيجابيًّا

غزة- المركز الفلسطيني للإعلام 20\4\2018

قالت حركة المقاومة الإسلامية "حماس": إن اللقاء الذي عقده وفدها، مساء الخميس، في القاهرة برئاسة صالح العاروري، مع الوزير عباس كامل، مدير المخابرات المصرية العامة، "اتسم بالصراحة والوضوح في جو من الإخوة والإيجابية".

وأوضحت الحركة، في بيان لها، أن وفدها أكد خلال اللقاء موقف حماس الثابت من تحقيق الوحدة الفلسطينية على طريق التحرير والعودة مع تأكيد ضرورة توفير الأجواء الإيجابية المساعدة على إنجاز هذا الهدف.

وشددت الحركة على التزامها بمسار المصالحة الفلسطينية والتعاون الصادق مع الجهود المصرية خاصة في اتفاقي 2011 و2017.

وأشارت إلى أن وفدها ثمن الدور المصري الثابت لتحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها العودة وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

كما شكر الوفد جمهورية مصر وخاصة المخابرات العامة على "جهودهم المتواصلة لتحقيق وحدة الشعب الفلسطيني وإنهاء الانقسام وتطبيق المصالحة الفلسطينية وفقاً لما تم التوقيع عليه في القاهرة في 2011 بملفاته كافة، مؤكدا دعمه لهذه الجهود".

واستمع الوفد لتأكيد مصر وحرصها على العمل لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني وخاصة في غزة وما يعانيه من الحصار الظالم.

وختمت الحركة بيانها بقولها: "نحيي أبناء شعبنا في أماكن تواجده كافة، والمرابطين في قدسنا المباركة والمنخرطين في مسيرة العودة وكسر الحصار، ونترحم على الشهداء، ونتمنى الشفاء العاجل للجرحى، والفرج القريب للأسرى من سجون الاحتلال".

«حماس» تدرس عقد مؤتمرات موازية لـ «المجلس الوطني» في غزة والشتات

رام الله، غزة – محمد يونس، فتحي صبّاح الحياة 20\4\2018

كشف مسؤولون في حركة «حماس» لـ «الحياة» أن الحركة شرعت في اتصالات مع القوى السياسية والمجتمعية لعقد مؤتمرات وطنية في الوطن والشتات رداً على ما وصفوه بـ «تفرّد» حركة «فتح» في عقد المجلس الوطني الفلسطيني.

وقال مسؤول رفيع المستوى في «حماس» إن «فتح هي فصيل لا يزيد وزنه وحضوره وشعبيته عن حماس، ولا يحق له التفرّد بمؤسسات الشعب الفلسطيني وقراراته الوطنية». وأضاف أن «قوى وازنة» في الشارع الفلسطيني، مثل «حماس» و «الجهاد الإسلامي» و «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، ترفض المشاركة في المجلس الوطني احتجاجاً على تفرّد «فتح»، ولديها ما تقوله رداً على عقد المجلس.

وكشف أن «حماس» تدرس مع قوى سياسية واتحادات ومؤسسات شعبية في الوطن والشتات عقد مؤتمرات وإصدار قرارات تتعلق بالتمثيل الفلسطيني، متوقعاً أن تطالب هذه المؤتمرات بانتخابات للشعب الفلسطيني في الوطن والشتات. وأضاف: «الانتخابات هي الطريق الوحيد لتشريع عمل المؤسسات، وقيادة فتح ليست مخوّلة من الشعب الفلسطيني التحدث باسمه، علينا إجراء انتخابات حرة وديموقراطية، ومن ينجح يقرر عقد المؤسسات واتخاذ القرارات ورسم السياسات».

وكانت «الجبهة الشعبية» أعلنت أمس، في ختام لقاءات عقدتها مع «فتح» في القاهرة، مقاطعة اجتماعات المجلس الوطني احتجاجاً على ما سمته «تفرد فتح». وطالبت بعقد مجلس وطني توحيدي يضم القوى السياسية، وأن يُعقد في الخارج بعيداً عن «حراب الاحتلال». ورغم ذلك، أكدت موقفها من منظمة التحرير، و «حرصها على دورها ومكانتها وصفتها التمثيلية»، و«أهمية التصدي لأي مخططات تعمل على تفكيكها، أو خلق أُطر موازية أو بدائل منها».

وعلمت «الحياة» أن وفد «فتح» برئاسة نائب رئيس الحركة محمود العالول «لم يلبِ شروط الشعبية للمشاركة في اجتماعات المجلس... ولم يتمكن من تقديم التنازلات المطلوبة، لأن الرئيس محمود عباس مصرّ على عقد المجلس في موعده ومكانه، ولو لم تشارك الشعبية أو أي فصائل أخرى».

وقال عضو اللجنة المركزية لـ «الشعبية» محمد الغول، إن الجبهة «ستقاطع اجتماعات المجلس الوطني في رام الله في 30 الشهر الجاري بصيغته الحالية»، موضحاً أن المقاطعة لا تعني انسحابها من منظمة

التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. كما أكد عضو اللجنة المركزية لـ «الشعبية» حسين منصور لـ «الحياة» أن «قرار المقاطعة يسري أيضاً على ممثلي الشعبية في الاتحادات والنقابات»، مشدداً على أن عقد المجلس «بالصيغة الحالية، وتحت حراب الاحتلال في رام الله، ومن دون مشاركة الكل الوطني يعزز الانقسام، ويساهم في تعزيز نهج التفرد والإقصاء».

وعبرت «حماس» في بيان أمس عن تقديرها الكبير «موقف الشعبية»، واعتبرته «تاريخياً يأتي استجابة للمسؤولية الوطنية والحرص على مسيرة الوحدة»، داعية الفصائل إلى «تسجيل موقف وطني مماثل». في المقابل، وصف الناطق باسم «فتح» عاطف أبو سيف القرار بأنه «مُخيب للآمال»، وأعرب لـ «الحياة» عن أمله بأن «تتراجع الشعبية عن موقفها». إلا أن عضو اللجنة المركزية للحركة مفوض العلاقات الوطنية عزام الأحمد أكد أن المجلس سيعقد جلساته في الزمان والمكان المحددين «شاء من شاء، وأبى من أبى». لكن مصدراً في «فتح» أكد أن «الباب سيبقى مفتوحاً أمام الشعبية حتى موعد عقد اجتماعات المجلس».

ملتقى في بيروت رفضا لـ"الوطني" تزامنًا مع موعد انعقاده برام الله

الرسالة نت 2018\4\20

كشف مسؤول الإعلام المركزي في حركة "حماس" بالخارج رأفت مرة، عن جهود فلسطينية تبذل لتنظيم أنشطة سياسية وإعلامية في مناطق اللجوء الفلسطيني بالخارج، حيث أمكن، تزامنًا مع موعد انعقاد المجلس الوطني في الثلاثين من الشهر الجاري بمدينة رام الله، رفضًا وتنديدا بانعقاده بشكل انفرادي من حركة فتح.

وأعلنت كبرى الفصائل الفلسطينية ممثلة بـ"حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية وقوى المقاومة" رفضها المشاركة في اعمال المجلس المقرر انعقاده نهاية الشهر الجاري في قاعة احمد الشقيري بمدينة رام الله، خلافا للتوافقات الوطنية.

وقال مرة في تصريح خاص بـ"الرسالة نت" إنه جرى التواصل مع العديد من القوى والفصائل الفلسطينية لعقد الفعاليات بالتزامن مع موعد انعقاد المجلس، لا سيما وأن هناك شريحة كبيرة جدا معترضة لانعقاد المجلس.

وأوضح أن الفعاليات ستعقد في بيروت وغزة ودول اوروبية وعربية، وحيث أمكن ان تعقد في مناطق التواجد الفلسطيني، رفضا لانعقاد المجلس.

من جهته، كشف أمين سر فصائل المقاومة الفلسطينية في دمشق خالد عبد المجيد، عن ملتقى سيعقد في بيروت نهاية الشهر الجاري، بمشاركة كافة القوى والفصائل والهيئات وأعضاء المجلس الوطني الذين أعلنوا مقاطعتهم لخطوة انعقاد المجلس في رام الله، وتأكيدًا على عدم مشروعيته.

وقال عبد المجيد في تصريح خاص بـ"الرسالة نت" من دمشق، إن الملتقى سيضم كافة الفصائل الفلسطينية؛ للرد على الخطوة الانقسامية التي قام بها رئيس السلطة محمود عباس وفريقه، مشيرا إلى أنه جرى الاتفاق على تشكيل لجنة تحضيرية للاستعداد لعقد هذا الملتقى في بيروت تزامنا مع فعاليات اعلامية اخرى في غزة ومناطق التواجد الفلسطيني.

وذكر أن شخصيات فلسطينية وازنة من مختلف مناطق اللجوء ستشارك في ملتقى بيروت.

وبيّن أن الملتقى سيرفع الغطاء الشعبي والفصائلي عن خطوة انعقاد المجلس، وسيبحث آليات مواجهة تداعيات انعقاد الوطني.

وبحسب التقديرات فإن حوالي 25 شخصية من اعضاء المجلس الوطني اعتذرت عن المشاركة في أعمال المجلس برام الله، وأعلنت مقاطعتها له، عدا عن ممثلي الهيئات والفصائل المقاطعة للمجلس.

وأعلن اتحاد المؤسسات والفعاليات الفلسطينية في اوروبا عن رفضه المشاركة بأعمال المجلس، واعتبر انعقاده باطلا قانونيا ووطنيا.

وبدأت فتح بتعيين عناصر مقربة منها في المقاعد الشاغر بعضوية المجلس، في الوقت الذي تصر فيه على عقد المجلس بدون مشاركة القوى الاساسية فيه.

حراك العودة يكشف أزمة نقص القوى البشرية العسكرية للاحتلال

صالح النعامي العربي الجديد 20\4\2018

يحمل حراك مسيرات العودة الكبرى وفعالياته، التي تنهي اليوم الجمعة أسبوعها الرابع، في طياته طاقة كامنة لمفاقمة واحدة من أخطر المشاكل التي يعاني منها جيش الاحتلال والمتمثلة بنقص القوى البشرية ويجعلها أكثر حدة. فقد دفع جيش الاحتلال، منذ انطلاق الحراك، بنصف الكتائب التي تنتظم في ألوية الصفوة التي تشكل سلاح المشاة لمواجهة المشاركين في الحراك ومنعهم من اختراق الجدار الحدودي مع قطاع غزة، إلى جانب تشكيل طبقات حماية شرق الحدود وفي محيط المستوطنات المنتشرة في غلاف غزة.

ومن الملاحظ أن جيش الاحتلال قد دفع بهذا العدد الكبير من قوات المشاة لمواجهة خمسة تجمعات للمشاركين في هذا الحراك، تتواجد في مخيمات في رفح، وخانيونس، والمنطقة الوسطى، وغزة، وشمال القطاع. وفي حال استجابت الجهات المسؤولة عن تنظيم حراك مسيرات العودة وقامت بزيادة عدد المخيمات، فإن هذا يعني أن جيش الاحتلال سيكون مطالباً بالدفع بقوات إضافية لتأمين الحدود ومنع اختراقها. وكلما اقترب الحراك من 15 مايو/ أيار المقبل، وهو اليوم الذي سيحاول فيه المشاركون في الحراك اختراق الحدود، فإن هذا سيضاعف الأعباء على القوى البشرية في جيش الاحتلال، ولا سيما أنه يتوقع على نطاق واسع أن يرتفع عدد المشاركين في الحراك في ذلك اليوم بشكل كبير. وما يزيد الأمور تعقيداً بالنسبة لقيادة جيش الاحتلال حقيقة أن الاستنفار لمواجهة نشاط حراك العودة يتزامن مع مخاوف من انفجار الأوضاع الأمنية في الضفة الغربية، وإمكانية أن تتحول المواجهة المحدودة، التي حدثت بين إيران وإسرائيل أخيراً، إلى مواجهة شاملة.

فحسب تقديرات الجيش والاستخبارات الإسرائيلية، فإن فرص انفجار احتجاجات جماهيرية فلسطينية واسعة عشية نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس المحتلة، وما بعدها، كبيرة، إذ تفترض هذه التقديرات أن الاحتجاجات ستفضي إلى تدهور الأوضاع الأمنية في الضفة والقدس، ما يتطلب تكثيف الوجود العسكري الإسرائيلي. وتتخوف الأوساط العسكرية في تل أبيب من عودة قوية لعمليات المقاومة الفردية، ولا سيما أن عدداً من هذه العمليات قد حدثت قبيل انطلاق حراك مسيرات العودة. إلى جانب ذلك، فإن هناك مُركبات أخرى تسهم في تهيئة بيئة تصعيد في الضفة، على رأسها انسداد الأفق السياسي وتعاظم وتيرة

تنفيذ المشاريع الاستيطانية في أرجاء الضفة والقدس، وحدوث زيادة كبيرة في عدد المستوطنين الذين يدنسون المسجد الأقصى، والاعتداءات التي ينفذها المستوطنون في قلب البلدات والقرى الفلسطينية. وفي حال تحقق هذا السيناريو، فإن المستوى السياسي والعسكري في تل أبيب قد يجد نفسه مضطراً لإصدار تعليمات لاستدعاء بعض فرق الاحتياط لمواجهة تبعات النقص في القوى البشرية.

من ناحية ثانية، فإن إصرار إسرائيل على تكريس الانطباع بأنها بصدد مواصلة عملياتها الهادفة للمس بالتواجد الإيراني في سورية يحمل في طياته إمكانية انفجار الأوضاع في الشمال. وقد أقدمت إسرائيل على خطوات تدلل على أنها تأخذ بعين الاعتبار إمكانية اندلاع مواجهة، خصوصاً قرارها بعدم مشاركة سلاح جوها في مناورات دولية. وعلى الرغم من أن إسرائيل تستبعد مبادرة "حزب الله" لشن أي هجوم كرد على العمليات التي تستهدف الوجود الإيراني، فإنه في حال تصاعدت وتيرة هذه الهجمات، كما تتوعد تل أبيب، فإن هذا الواقع قد يفرض اندلاع مواجهة بين الحزب وإسرائيل. وفي حال تحقق هذا السيناريو، سيكون جيش الاحتلال مطالباً بالدفع بالمزيد من القوات للشمال، وهذا ما يفاقم مشكلة نقص القوى البشرية.

ومن الأهمية التنويه إلى أنه حتى قبل انطلاق حراك العودة، وبمعزل عن مستقبل التصعيد في الضفة والشمال، فإن أزمة نقص القوى البشرية دفعت قيادة الجيش إلى اتخاذ خطوتين غير تقليديتين، وهما، أولاً إجبار المجندين الجدد على الالتحاق بوحدات قتالية بعينها لمواجهة النقص في عدد الجنود الذين يخدمون فيها، مع العلم أن جيش الاحتلال كان يترك لجنوده فرصة اختيار الوحدة والسلاح الذي يرغبون بالالتحاق به، وثانياً استيعاب النساء في وحدات لم يسبق لهن الانضمام إليها، مثل سلاح المدرعات والمدفعية، ناهيك عن الاستعانة بخدمات النساء في تأمين الحدود، خصوصاً مع الأردن. وقد أدت الخطوة الأخيرة تحديداً إلى ردة فعل غاضبة من قبل المرجعيات الدينية اليهودية، والتي حذرت من أن الخطوة تهدد وحدة صف الجيش، على اعتبار أن ظروف خدمة الضباط والجنود المتدينين ستتأثر سلباً بسبب استيعاب المجندات على هذا النحو.

هل استوفى المجلس الوطني الفلسطيني النصاب القانوني لانعقاده؟

غزة- عربي21- خالد أبو عامر 20\4\2018

حسمت القيادة الفلسطينية برام الله موقفها النهائي من عقد جلسات المجلس الوطني المقررة في 30 من الشهر الجاري، رغم تزايد حجم المقاطعة لهذا الاجتماع، بعد تأكيد الجبهة الشعبية وحركتي حماس والجهاد الإسلامي وشخصيات سياسية ونقابية رفضها انعقاد المجلس الوطني وفق تركيبته الحالية، ما يطرح تساؤلات حول قانونية عقد الاجتماع في حال لم يكتمل النصاب القانوني.

ويبلغ عدد أعضاء المجلس الوطني ممن هم على قيد الحياة 691 عضوا من أصل 765هم إجمالي أعضاء المجلس، وتقر اللوائح التنظيمية للمجلس الوطني بأن اكتمال النصاب القانوني للجلسة يجب أن يتجاوز ثلثي الأعضاء بواقع 460 عضوا، كما تنص اللوائح على أن نواب المجلس التشريعي هم أعضاء في المجلس الوطني، وبذلك تمثل حركة حماس ما مجموعه 70 عضوا في المجلس.

ويتوزع التمثيل النسبي لأعضاء المجلس كالتالي: الضفة الغربية 374 عضوا، قطاع غزة 130، الأردن 60، باقي الدول العربية 83، وباقي دول العالم 44.

خلل في النصاب القانوني

وعلمت "عربي21" أن 120 ممثلا من قطاع غزة قرروا مقاطعة المجلس، بالإضافة لمقاطعة 25 ممثلا من الضفة الغربية، كما قاطع اتحاد المؤسسات والفعاليات الفلسطينية في أوروبا جلسات المجلس الوطني، بالإضافة لوفاة 74 عضوا من المجلس الحالي، كما أعلنت الجبهة الشعبية أن مقاطعتها للمجلس تسري على ممثليها في الاتحادات والنقابات الرسمية، وبذلك تكون الجبهة قاطعت الاجتماع بواقع 27 عضوا من أعضاء المجلس.

وسارعت حركة فتح إلى تدارك خطورة عدم اكتمال النصاب القانوني لاجتماع الوطني بتوسيع تمثيل اتحادات النقابات بواقع 5 أعضاء لكل نقابة واتحاد في الضفة الغربية، وممثل وحيد عن قطاع غزة، ليرتفع تمثيل الاتحادات في الاجتماع الحالي من 108 ممثلين لـ186 ممثلا.

إلى ذلك، قال عضو المجلس الوطني الذي قاطع جلسات المجلس، فايز أبو شمالة، إن "رفض المشاركة في اجتماع المجلس الوطني جاءت من منطلق رفض تفرد حركة فتح بكافة مؤسسات الدولة الفلسطينية، كما أن ضياع المشروع الوطني بقيادة محمود عباس يلزم الفلسطينيين بأن يرفضوا منحه الشرعية لقيادة

المرحلة القادمة، خصوصا بعد موقفه وإجراءاته الأخيرة ضد قطاع غزة، وتلذذه بمعاناة أكثر من 2 مليون مواطن فلسطيني في القطاع".

وأضاف أبو شمالة، في حديث لـ"عربي21"، أن "اتساع رقعة الرافضين لانعقاد المجلس وإصرار حركة فتح على عقد الاجتماع وفق تركيبته الحالية يدلل على أن المجلس لم يعد يمتلك الصفة القانونية بتمثيل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وبذلك تكون وقائع الاجتماع وما يصدر عنها من قرارات غير قانونية؛ كونها لم تمثل الشريحة العظمى من الشارع الفلسطيني".

استيفاء الشروط

فيما أكد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، واصل أبو يوسف، أن "الاجتماع المرتقب للمجلس الوطني سيكون محطة فارقة على مستوى القضية الفلسطينية في ظل التحديات التي تعصف بالمشروع الوطني، لذلك قررت القيادة أن تعقد الجلسة بمن حضر وملء المقاعد التي انسحبت من المجلس وفق الصلاحيات التي يمنحها القانون لرئيس المجلس في مثل هذه الحالات".

وأضاف أبو يوسف في حديث لـ"عربي21" أن "المجلس سيناقش عددا من الملفات أبرزها الانتخابات الداخلية للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والمجلس المركزي، وتفعيل مؤسسات المنظمة جميعها بما يتلاءم مع التطورات السياسية التي جرت في السنوات الأخيرة".

وحول ما يشاع عن مناقشة المجلس لاستحداث منصب نائب الرئيس، أوضح أبو يوسف أن "المجلس الوطني إذا اجتمع وقرر تعيين نائب للرئيس عباس فهو يستطيع ذلك، حسب الصلاحيات الممنوحة له، سواء وردت في نظامه أم لا؛ لأنه صاحب القرار ويمثل المجلس التشريعي للفلسطينيين في كل مكان".

هيمنة الرئيس

من جانب آخر، قال الكاتب والمحلل السياسي، إياد القرا، أن "اجتماع المجلس الوطني وفق تركيبته الحالية يخالف اللوائح والقوانين التي حددت مهامه باعتباره الجهة التي تمثل كافة الفلسطينيين في الداخل والخارج، فبعد مقاطعة أكبر الفصائل الفلسطينية بات تمثيل المجلس مقتصرا على تيار الرئيس عباس وبعض مناصريه، لذلك فإن القرارات التي قد تصدر عن المجلس لن تكون قانونية، وستزيد من عمق الخلافات بين الفلسطينيين".

وأضاف القرا في حديث لـ"عربي21" أن "الرئيس محمود عباس يسعى من خلال اجتماع المجلس الوطني إلى الهيمنة مجددا على مؤسسات منظمة التحرير، في محاولة لقطع الطريق أمام منافسيه للوصول لمنصب رئاسة السلطة، وقد يتم مناقشة ملف حل المجلس التشريعي الورقة الرابحة التي تمتلكها حماس في مواجهة الرئيس في ظل الحديث المتزايد عن تفكير الرئيس بالانسحاب من المشهد السياسي، وتوكيل نائبه محمود العالول بهذا المنصب، بعد أن يكون قد أفرغ الساحة من كل منافسيه، وضمن له البقاء في هذا المنصب دون تهديد".

برلماني من "حماس": توجه لدى نواب الحركة بالضفة لمقاطعة اجتماعات "الوطني"

أمد/ رام الله: 20\4\2018

أعلن نائب في المجلس التشريعي (البرلمان) الفلسطيني عن حركة "حماس"، الخميس، أن هناك توجه لدى نواب الحركة في الضفة الغربية لمقاطعة اجتماعات المجلس الوطني المزمع عقدها نهاية الشهر الجاري، في مدينة رام الله.

وقال فتحي قرعاوي، النائب في البرلمان الفلسطيني، للأناضول، إن هناك اعتبارات كثيرة (لم يذكرها) لعدم المشاركة باجتماعات المجلس، كما أن توقيت ومكان انعقادها تكرس حالة الانقسام الفلسطيني".

وأكد قرعاوي على ضرورة تأجيل انعقاد المجلس الوطني (أعلى سلطة تشريعية تمثل الشعب الفلسطيني بالداخل والخارج) وأن يسبق ذلك حوارات ونقاشات معمقة وطويلة من أجل الذهاب نحو توحيد الساحة الفلسطينية.

وأشار إلى أن الدعوات لحضور اجتماعات "الوطني" وصلت إلى جميع نواب المجلس التشريعي، لأنهم وفق القانون الفلسطيني يصبحون أعضاء في المجلس الوطني بشكل تلقائي بمجرد انتخابهم لعضوية "التشريعي".

والمجلس الوطني هو أعلى سلطة تشريعية تمثل الفلسطينيين داخل وخارج فلسطين، ويتكون من 750 عضواً، ومن صلاحياته وضع برامج منظمة التحرير السياسية، وانتخاب لجنة تنفيذية ومجلس مركز للمنظمة.

ويعقد المجلس الوطني الفلسطيني جلسة في الثلاثين من أبريل الجاري وحتى الثالث من مايو/أيار، دون مشاركة حركتي "حماس" و"الجهاد الاسلامي"، اللتين رفضتا دعوة وجهت لهما بهذا الخصوص، وانتقدتا عقده في مدينة رام الله، الواقعة تحت "الاحتلال الإسرائيلي".

وإضافة إلى "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، أعلنت الجبهة الشعبية (ثاني أكبر فصائل منظمة التحرير بعد حركة فتح)، في وقت سابق من يوم الخميس، بشكل نهائي اعتزامها عدم المشاركة في اجتماعات الوطني، ودعت إلى تأجيله، دون أن تذكر سببا محددا لذلك.

إلا أن الجبهة الشعبية كانت قد أعلنت في مارس/ آذار الماضي، أنها ستقاطع اجتماعات المجلس الوطني، بسبب انعقادها في ظل استمرار "حالة الانقسام والتفرد بالقرار الفلسطيني".

يشار إلى أن آخر جلسة اعتيادية للمجلس الوطني عقدت عام 1996 فيما كان هناك جلسة طارئة عقد عام 2009.

"حماس": دعوة البرلمان الأوروبي الاحتلال لإنهاء حصار غزة خطوة في الطريق الصحيح

غزة (فلسطين) . خدمة قدس برس 20\4\2018

ثمّنت حركة المقاومة الإسلامية دعوة البرلمان الأوروبي لإنهاء الحصار عن قطاع غزة، واعتبرت ذلك "خطوة أوروبية في الاتجاه الصحيح".

وأعربت "حماس" عن استعدادها للتعاطي مع لجنة تحقيق دولية في جرائم الاحتلال والاعدامات الميدانية التي ينفذها بحق الشعب الفلسطيني في مسيرات العودة.

وأكد عضو المكتب السياسي في حركة "حماس" صلاح البردويل في حديث مع "قدس برس"، أن "حماس ترفض بشدة الأحكام المسبقة التي عبر عنها البرلمان الأوروبي التي تتحدث عن دروع بشرية في مواجهة الاحتلال"، مشيرا إلى "أن الشعب الفلسطيني خرج ليعبر عن ذاته في مظاهرات شعبية سلمية رفضا للحصار".

وأشار البردويل، إلى أن "حماس مستعدة لاستقبال شخصيات ووفود أوروبية في قطاع غزة، على قاعدة الوضوح والصراحة، لاطلاعها على حقيقة ما يجري في قطاع غزة".

داخليا أدان القيادي في "حماس"، ما وصفه بـ "سياسة التجويع والعقوبات التي ينتهجها رئيس السلطة الفلسطينية بحق قطاع غزة"، واعتبر ذلك "عملا عدوانيا تجاه الشعب الفلسطيني لا يقل بشاعة عما يرتكبه الاحتلال".

وحذّر البردويل من الصيغة التي يستعد الرئيس عباس لاستخدامها لعقد المجلس الوطني نهاية الشهر الجاري في رام الله، ووصفها بأنها "صيغة انفرادية تعمق الانقسام الجغرافي والسياسي داخل الصف الفلسطيني في الوقت الذي نحن في أمس الحاجة لتوحيد الصف الوطني في مواجهة الاحتلال".

وأضاف: "ندعو كل الأحرار من أعضاء المجلس الوطني إلى مقاطعة هذه الجلسة الانفصالية، التي لا تخدم المشروع الوطني بل تساهم في تصفية القضية الفلسطينية وفي تمرير صفقة القرن".

وجدد البردويل تمسك "حماس" بخيار انهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية والشراكة على قاعدة اتفاقتي القاهرة 2011 و2017، وكلاهما تنص على وحدة المؤسسة الفلسطينية على أساس ديمقراطي بما يجمع الكل الفلسطيني، ويحدث البرنامج الوطني والعقيدة السياسية الوطنية المنطلقة من ثوابت الشعب الفلسطيني".

وأضاف: "تقدر حماس كل الجهود التي تقوم بها الحكومة المصرية، ولا سيما اتفاق 2011، الذي يُعدّ بطبيعته كاملا شاملا هو الركيزة الأساسية لوحدة الصف الفلسطيني".

وأكد البردويل أن "الذين يراهنون على كسر أنف الشعب الفلسطيني وتجويعه، سيُفاجؤون بحجم البطولة التي سيحققها الشعب الفلسطيني ومقاومته في المرحلة المقبلة"، على حد تعبيره.

وكان البرلمان الأوروبي قد طالب أمس الخميس إسرائيل بـ "الرفع الفوري وغير المشروط للحصار المفروض على قطاع غزة وفتح كافة منافذه المغلقة".

وأدان بيان لأعضاء البرلمان بغالبية ساحقة سقوط "متظاهرين فلسطينيين أبرياء قتلى وجرحى في قطاع غزة خلال الأسابيع الثلاثة الأخيرة" منذ انطلاق مسيرة العودة على الخط العازل.

وشدد البيان على مطالبة جيش الاحتلال بـ"إلحاح الامتناع عن استخدام القوة المميتة ضد المتظاهرين غير المسلحين" إضافة إلى "احترام الحق الأساسي في التظاهر السلمي".

وأشار عقب الجلسة العامة للبرلمان الأوروبي والتي عقدت في مدينة ستراسبورغ إلى أن "الأولوية يجب أن تكون للحؤول دون تصعيد جديد للعنف" وفق وصفه.

وطالب البيان باتخاذ جهود دولية فورية واسعة النطاق من أجل إعادة إعمار وتأهيل قطاع غزة.

وعلى الرغم من سقوط 33 شهيدا وإصابة 4279 شخصا آخرين 1500 منهم في حالة حرجة بحسب أحدث إحصائية لوزارة الصحة بغزة وعدم وقوع إصابات في جانب الاحتلال إلا أن البرلمان الأوروبي دعا "قادة المتظاهرين إلى عدم التحريض على العنف".

وزعم بيان البرلمان أن مجموعات من النشطاء وحركة حماس "نفذوا اعتداءات بحق إسرائيل" وقالوا إن حماس "تسعى لتصعيد التوتر على ما يبدو".

ويستعد الفلسطينيون لجمعة رابعة من التظاهر السلمي في مسيرة العودة الكبرى، على الحدود مع الاحتلال، وهي مسيرات انطلقت في ذكرى يوم الأرض 30 آذار (مارس) الماضي.

في رام الله، أكد عضو اللجنة المركزية لِحركة "فتح" عزام الأحمد، أن "عقد المجلس الوطني، يمثل أهمية قصوى للفلسطينيين، وأنه سيُعقد في موعده "شاء من شاء وأبى من أبى"، على حد تعبيره.

مسيرات العودة تكشف واحدة من أخطر مشاكل الجيش الإسرائيلي

القدس المحتلة– – صفا 20\4\2018

يحمل حراك مسيرات العودة الكبرى وفعالياته التي تنهي اليوم الجمعة أسبوعها الرابع في طياته طاقة كامنة لمفاقمة واحدة من أخطر المشاكل التي يعاني منها جيش الاحتلال والمتمثلة بنقص القوى البشرية ويجعلها أكثر حدة.

ودفع جيش الاحتلال منذ انطلاق الحراك–بحسب تقرير للخبير في الشأن الإسرائيلي صالح النعامي نشر صباح اليوم الجمعة بـ"العربي الجديد– بنصف الكتائب التي تنتظم في "ألوية الصفوة" التي تشكل سلاح المشاة لمواجهة المشاركين في الحراك ومنعهم من اختراق الجدار الحدودي مع قطاع غزة، إلى جانب تشكيل طبقات حماية شرق الحدود وفي محيط المستوطنات المنتشرة في غلاف غزة.

ومن الملاحظ أن جيش الاحتلال قد دفع بهذا العدد الكبير من قوات المشاة لمواجهة خمسة تجمعات للمشاركين في هذا الحراك تتواجد في مخيمات في رفح، وخانيونس، والمنطقة الوسطى، وغزة، وشمال القطاع.

وفي حال استجابت الجهات المسؤولة عن تنظيم حراك مسيرات العودة وقامت بزيادة عدد المخيمات، فإن هذا يعني أن جيش الاحتلال سيكون مطالبًا بالدفع بقوات إضافية لتأمين الحدود ومنع اختراقها.

وكلما اقترب الحراك من 15 مايو/ أيار المقبل وهو اليوم الذي سيحاول فيه المشاركون في الحراك اختراق الحدود فإن هذا سيضاعف الأعباء على القوى البشرية في جيش الاحتلال، ولا سيما أنه يتوقع على نطاق واسع أن يرتفع عدد المشاركين في الحراك في ذلك اليوم بشكل كبير.

وما يزيد الأمور تعقيدًا بالنسبة لقيادة جيش الاحتلال حقيقة أن الاستنفار لمواجهة نشاط حراك العودة يتزامن مع مخاوف من انفجار الأوضاع الأمنية في الضفة الغربية، وإمكانية أن تتحول المواجهة المحدودة، التي حدثت بين إيران و"إسرائيل" أخيرًا إلى مواجهة شاملة.

وحسب تقديرات الجيش والاستخبارات الإسرائيلية فإن فرص انفجار احتجاجات جماهيرية فلسطينية واسعة عشية نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس المحتلة وما بعدها كبيرة إذ تفترض هذه التقديرات أن الاحتجاجات ستفضي إلى تدهور الأوضاع الأمنية في الضفة والقدس، ما يتطلب تكثيف الوجود العسكري الإسرائيلي.

وتتخوف الأوساط العسكرية الإسرائيلية من عودة قوية لعمليات المقاومة الفردية لا سيما أن عدداً من هذه العمليات قد حدثت قبيل انطلاق حراك مسيرات العودة.

إلى جانب ذلك، فإن هناك مُركبات أخرى تسهم في تهيئة بيئة تصعيد في الضفة على رأسها انسداد الأفق السياسي وتعاظم وتيرة تنفيذ المشاريع الاستيطانية في أرجاء الضفة والقدس، وحدوث زيادة كبيرة في عدد المستوطنين الذين يدنسون المسجد الأقصى، والاعتداءات التي ينفذها المستوطنون في قلب البلدات والقرى الفلسطينية.

وفي حال تحقق هذا السيناريو، فإن المستوى السياسي والعسكري في تل أبيب قد يجد نفسه مضطراً لإصدار تعليمات لاستدعاء بعض فرق الاحتياط لمواجهة تبعات النقص في القوى البشرية.

انفجار الأوضاع بالشمال

من ناحية ثانية، فإن إصرار الكيان الإسرائيلي على تكريس الانطباع بأنها بصدد مواصلة عملياتها الهادفة للمس بالتواجد الإيراني في سورية يحمل في طياته إمكانية انفجار الأوضاع في الشمال.

وقد أقدمت "إسرائيل" على خطوات تدلل على أنها تأخذ بعين الاعتبار إمكانية اندلاع مواجهة، خصوصًا قرارها بعدم مشاركة سلاح جوها في مناورات دولية.

وعلى الرغم من أن "إسرائيل" تستبعد مبادرة تنظيم حزب الله اللبناني لشن أي هجوم كرد على العمليات التي تستهدف الوجود الإيراني في سوريا فإنه في حال تصاعدت وتيرة هذه الهجمات، كما تتوعد تل أبيب فإن هذا الواقع قد يفرض اندلاع مواجهة بين الحزب و"إسرائيل".

وفي حال تحقق هذا السيناريو، سيكون جيش الاحتلال مطالبًا بالدفع بالمزيد من القوات للشمال، وهذا ما يفاقم مشكلة نقص القوى البشرية.

ومن الأهمية التنويه إلى أنه حتى قبل انطلاق حراك العودة وبمعزل عن مستقبل التصعيد في الضفة والشمال فإن أزمة نقص القوى البشرية دفعت قيادة الجيش إلى اتخاذ خطوتين غير تقليديتين وهما أولاً إجبار المجندين الجدد على الالتحاق بوحدات قتالية بعينها لمواجهة النقص في عدد الجنود الذين يخدمون فيها.

مع العلم أن جيش الاحتلال كان يترك لجنوده فرصة اختيار الوحدة والسلاح الذي يرغبون بالالتحاق به، وثانيًا استيعاب النساء في وحدات لم يسبق لهن الانضمام إليها مثل سلاح المدرعات والمدفعية ناهيك عن الاستعانة بخدمات النساء في تأمين الحدود خصوصًا مع الأردن.

وقد أدت الخطوة الأخيرة تحديدًا إلى ردة فعل غاضبة من قبل المرجعيات الدينية اليهودية، والتي حذرت من أن الخطوة تهدد وحدة صف الجيش على اعتبار أن ظروف خدمة الضباط والجنود المتدينين ستتأثر سلباً بسبب استيعاب المجندات على هذا النحو.

"فلسطينيو الخارج" يرفض انعقاد المجلس الوطني تحت الاحتلال

بيروت . خدمة قدس برس 20\4\2018

أعربت الأمانة العامة "للمؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج" أنها تتابع بقلق بالغ، إصرار الرئيس محمود عباس المضي قدما في عقد المجلس الوطني الفلسطيني التقسيمي في رام الله، دون أخذ بعين الاعتبار لمسألة التوافق الوطني.

وأشاد "المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج" في بيان له اليوم، بكافة فصائل العمل الوطني الرافضة لانعقاد المجلس في ظل الاحتلال الصهيوني، وفي ظل التنسيق الأمني، واعتبر ذلك "موقفاً وطنياً متميزاً يراعي المصالح العليا للشعب الفلسطيني".

ودعا المؤتمر كافة فصائل العمل الوطني الفلسطيني إلى "وحدة الموقف، ورفض منطق التفرد والهيمنة لفصيل فلسطيني بعينه، واعتبار أن إصرار الرئيس محمود عباس على عقد المجلس تحت الاحتلال خطوة خطيرة تزيد الصفّ الفلسطيني انقساماً، في وقت تحتاج القضية الفلسطينية إلى وحدة الصف والكلمة في مواجهة ما تتعرض له من مؤامرات تستهدف تصفيتها".

وأعلن "المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج"، "رفضه انعقاد المجلس تحت حراب الاحتلال، ودعا إلى إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية، وعلى قاعدة عودة الميثاق القومي لعام 1964، والميثاق الوطني الفلسطيني لعام 1968 عبر إجراء انتخابات نزيهة على قاعدة النسبية الكاملة".

وجدد "المؤتمر الشعبي" دعمه لمسيرة العودة الكبرى في جمعتها الرابعة، ودعا "جماهير الشعب الفلسطيني في الخارج لدعم هذا الحراك السلمي المشروع الذي تكفله جميع القوانين الدولية"، وفق البيان.

وكانت حركة "حماس" و"الجهاد الإسلامي" و"الجبهة الشعبية" قد أعلنوا، رفضهم المشاركة في اجتماعات المجلس الوطني المرتقب في 30 نيسان (أبريل) الجاري، كما انتقدوا عقده في مدينة رام الله، الواقعة تحت "الاحتلال الإسرائيلي".

يذكر أن اتفاق القاهرة 2005، وكافة الاتفاقيات، والتي كان آخرها إعلان بيروت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، المنبثق عن اجتماع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية كافة بالإضافة إلى حركتي "حماس" والجهاد الإسلامي أكدت على إعادة وبناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.

وانطلق "مؤتمر فلسطينيي الخارج" من مدينة إسطنبول التركية في شباط (فبراير) العام الماضي، وهو يتخذ من العاصمة اللبنانية بيروت مقراً له.

ويهدف المؤتمر لـ إطلاق حراك شعبي، لتكريس دور حقيقي وفاعل لفلسطينيي الخارج في قضيتهم، والتركيز على الثوابت الوطنية التي تحقق التوافق بين كافة الشعب الفلسطيني.

وتتجاوز أعداد فلسطينيي الخارج 6 ملايين، بحسب مصادر غير رسمية، معظمهم لاجئون في الأردن ولبنان وسوريا ودول الخليج، في حين يعيش آخرون بدول أوروبية والولايات المتحدة ودول أخرى.

وثيقة تكشف عن خلافات وصعوبة بإيجاد ممثلين لـ "المجلس الوطني الفلسطيني" بتشيلي

سانتياغو . بيروت . خدمة قدس برس 20\4\2018

كشفت حملة "مجلس مش وطني" النقاب عن وثيقة، تكشف معاناة اللجنة المنظمة للمجلس الوطني الفلسطيني في ايجاد أسماء لتمثيل المجلس عن الجالية الفلسطينية في دولة تشيلي في أمريكا الجنوبية، بسبب انقسامات وخلافات بين الفيدراليات المؤيدة والمعارضة.

وذكرت الوثيقة، التي نشرتها الحملة اليوم الجمعة على صفحتها على موقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك"، أن سفير السلطة الفلسطينية في تشيلي عماد نبيل جدع تقدم باقتراح يقضي بتخفيض عدد أعضاء المجلس الوطني الى اثنين، وذلك بسبب وفاة جمال نزال وهو أحد أعضاء المجلس، وعجز عضو آخر عن الحركة بسبب كبر السن وهي مريم نانسي (83 عاماً)، أما العضو الثالث رافائيل قمصية (80 عاماً) فاعتذر عن المشاركة لعدم استطاعته دون ذكر السبب.

وقدم السفير، بحسب الوثيقة، اقتراحا إلى عزام الاحمد، بتخفيض العدد إلى اثنين، على أن يكون كل عضو "يمثل كل طرف"، واختار اسم أحد قيادات حركة "فتح" ورئيس اتحاد الجاليات في تشيلي جورج علم، والآخر يتم تنسيب اسمه من قبل أعضاء الفيدرالية.

ووافق الأحمد حسب الوثيقة على المقترح بكتابة العبارة التالية بخط يده: "بعد المشاورات نرى اعتماد الاسمين وتأجيل حجم تمثيل التشيلي للمجلس القادم، مع التقدير".

وكانت حركة "حماس" و"الجهاد الإسلامي" و"الجبهة الشعبية" قد أعلنوا، رفضهم المشاركة في اجتماعات المجلس الوطني المرتقب في 30 نيسان (أبريل) الجاري، كما انتقدوا عقده في مدينة رام الله، الواقعة تحت "الاحتلال الإسرائيلي".

يذكر أن اتفاق القاهرة 2005، وكافة الاتفاقيات، والتي كان آخرها إعلان بيروت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، المنبثق عن اجتماع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية كافة بالإضافة إلى حركتي "حماس" والجهاد الإسلامي أكدت على إعادة وبناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.

ويعد الفلسطينيون في تشيلي أكبر مجتمع فلسطيني خارج الوطن العربي. وتتراوح تقديرات عدد ذوي الأصول الفلسطينية في تشيلي بين 350 ألف و500 ألف نسمة.

وأطلق نشطاء فلسطينيون حملة إلكترونية تحت عنوان "مجلس_مش_وطني"، رداً على إصرار حركة "فتح" عقد المجلس الوطني الفلسطيني في رام الله نهاية الشهر الجاري، دون إجماع وطني ووسط مقاطعة كبريات الفصائل الفلسطينية، داعين جميع المتضامنين للتعاون في تحقيق أهداف الحملة.

وقال النشطاء، إنهم أطلقوا حملة إعلامية معارضة لهذا الاجتماع ورافضة له ولكل المقررات والنتائج المترتبة عليه، وتحمل هذه الحملة اسم "مجلس مش وطني"؛ للتعبير عن معارضة الغالبية العظمى من الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج لهذا الاجتماع.

ويرى القائمون على الحملة أن عقد الاجتماع في رام الله، يعزز الخلافات الفلسطينية الداخلية، ويضعف الحوار والمصالحة، وقوى وصمود الشعب الفلسطيني في وجه المخططات والمشاريع وآخرها صفقة القرن، وفق تعبيرهم.

هنية للاحتلال: استعدوا لطوفان بشري بذكرى النكبة وقوتكم لن تُفيد

غزة – متابعة صفا 2018\4\20

دعا رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) إسماعيل هنية يوم الجمعة إلى الاستعداد والتحضر لـ"الطوفان البشري" على كل حدود فلسطين في ذكرى النكبة يوم 15 مايو المقبل، مؤكدًا أن مرحلة التهديد لمسيرة العودة ولّت.

وقال هنية خلال مشاركته المتظاهرين في مسيرة العودة شرق جباليا شمال قطاع غزة: "استعدوا وتحضروا وتهيؤوا للطوفان البشري على كل حدود فلسطين داخل الأرض المحتلة وخارجها في ذكرى النكبة".

ودعا أبناء الأمتين العربية والإسلامية إلى احتضان مسيرة العودة، وإلى وقوف أحرار العالم إلى جانب شعبنا في تطلعه إلى العودة إلى أرضه المحتلة منذ 70 عامًا.

وأشار هنية إلى أن "مسيرة العودة ستزيل الأسلاك والحدود لنعود إلى أرض فلسطين"، مشددًا على أنها "انتقلت بنا في مقدمة رأس الأمة لنعيد لهذه القضية الفلسطينية مكانتها واعتبارها وحيويتها".

وذكر أن "المسيرة تجاوزت الزمان والمكان وانتقلت إلى فضاء العزة والكرامة وتخطت مرحلة الردع؛ فلا أحد يمكن أن يردع أطفالنا"، مضيفًا أن "إرادتنا أعظم من قناصة الاحتلال وحقنا أعظم من باطلهم وبقاؤنا أعمق من كيانهم".

وقال رئيس المكتب السياسي لحماس إن "هؤلاء (الاحتلال) أضعف من أن يردعوا رجالنا وشبابنا ونساءنا. وإن التهديدات تزيدنا قوة وعنفوانًا وكثافة وحشدًا على هذه الحدود".

ووجه رسالة للاحتلال قائلًا: "إنكم تواجهون جيلًا فريدًا لا يعرف الخوف والتردد. جيلًا يحب الشهادة وأن يغزو في سبيل الله ويحرر أرض فلسطين. إن زمنكم ولى وقوتكم لن تفيد أمام هذا الطوفان البشري والمقاومة الشعبية التي تلتف حولها كل الفصائل والشرائح من أبناء شعبنا".

واستشهد ثلاثة مواطنين بينهم طفل وأصيب نحو 500 بجراح مختلفة واختناق جراء قمع قوات الاحتلال الإسرائيلي المظاهرات السلمية على طول الشريط الأمني الفاصل شرقي القطاع.

ويشارك منذ الصباح آلاف المواطنين في الجمعة الرابعة لمسيرة العودة تحت شعار "جمعة الشهداء والأسرى"، فيما يواصل جيش الاحتلال استهداف المندين العزل بصورة مباشرة ومتعمدة.

وبدأ توافد مئات المواطنين لمخيمات العودة المنصوبة في خمس مناطق بالقطاع، والتي تبعد نحو 500 متر عن السياج الفاصل مع الأراضي المحتلة، لإقامة صلاة الجمعة ومجموعة فعاليات.

وكان استشهد 33 فلسطينيًا وأصيب أكثر من 4 آلاف بجراح برصاص وغاز جيش الاحتلال الإسرائيلي الذي استهدف المتظاهرين السلميين قرب السياج الأمني مع غزة.

السنوار: الشعب الفلسطيني سيُحقق حلم العودة والتحرير

غزة (فلسطين) – خدمة قدس برس 20\4\2018

قال رئيس حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في غزة، يحيى السنوار، إن تحقيق هدف وحلم العودة لأرضنا أكبر مما يتصور كل المنهزمين والمطبعين وكل الذين يريدون أن يتاجروا بالقضية الفلسطينية.

وشدد السنوار في تصريحات صحفية له اليوم الجمعة؛ خلال مشاركته في فعاليات مسيرة العودة الكبرى، على أن الشعب الفلسطيني "سيحقق حلم العودة والتحرير ولا يستطيع أحد أن يقرر في القضية الفلسطينية إلا شعبنا المتمسك بحقوقه".

وأضاف: "ليس هناك تفويض لأي شخص أن يفاوض باسم شعبنا الفلسطيني، والتفويض فقط للمقاومة".

مؤكدًا: "كلنا نبايع مشروع التحرير العودة ونسير على هذا الطريق ".

وأردف قائد حماس: "اليوم غزة تقول إنها رغم الجوع ورغم الوضع المأساوي لكنها تتمسك ببندقيتها، ولن تتنازل عن ثوابت شعبنا ولن تساوم عن حقوقهم مقابل لقمة الخبز المغمسة بالعار، ونعد شعبنا أن يأكل لقمة عيش مغمسة بالعز والكرامة والفخر".

وفي رسالة للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، صرّح السنوار: "دون حريتكم ضرب الرقاب"، مؤكدًا أن القادة مروان البرغوثي وأحمد سعدات وحسن سلامة وعبد الله البرغوثي على "طاولة حماس" في كل وقت.

وجدد السنوار التأكيد: "نبرق لأسرانا في سجون الاحتلال أننا على العهد معهم، ولن تتخلى عنكم وأنتم على موعد مع الحرية قريبًا في صفقة وفاء جديدة".

وبدأ الآلاف من الفلسطينيين بالتوافد على مخيمات العود المنتشرة على حدود قطاع غزة للمشاركة في "جمعة الشهداء والأسرى" التي أعلنت عنها الهيئة الوطنية لمسيرة العودة وكسر الحصار عن غزة.

وأطلق الفلسطينيون في 30 آذار/ مارس حركة احتجاجية أطلق عليها "مسيرة العودة" بالتزامن مع ذكرى "يوم الأرض"، وستختتم بذكرى النكبة في 15 أيار/ مايو، للمطالبة بتفعيل "حق العودة" للاجئين الفلسطينيين ورفع الحصار الإسرائيلي عن القطاع.

يذكر أن جيش الاحتلال قتل 40 فلسطينيًا وأصاب أكثر من 4 آلاف آخرين برصاصه، خلال مشاركتهم في فعاليات "مسيرة العودة الكبرى"، وفق إحصائية تراكمية لوزارة الصحة الفلسطينية.

الناطق باسم الرئاسة : "ذاهبون لمجلس الأمن لطلب الحماية الدولية لشعبنا"

رام الله – "القدس" دوت كوم – 2018\4\21

قال نبيل ابو ردينه، الناطق الرسمي باسم الرئاسة، "اننا سنتوجه إلى مجلس الامن الدولي، مرة اخرى لطلب توفير الحماية الدولية لشعبنا الفلسطيني الذي يتعرض لاعتداءات وحشية متكررة من قبل الاحتلال".

واضاف، انه امام استمرار الاحتلال في اعتداءاته المتكررة على الشعب الفلسطيني سواء من خلال استمرار عمليات القتل للمتظاهرين في قطاع غزة ، والتي أدت إلى استشهاد العشرات وجرح الالاف من المواطنين، بالإضافة إلى سياسة تهويد القدس والاعتقالات ومصادرة الاراضي واعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية وعمليات حرق الاماكن الدينية، وخط الشعارات العنصرية، فإن التحرك السياسي الفلسطيني في المرحلة القادمة سيتركز على طلب توفير الحماية للشعب الفلسطيني.

وتابع أبو ردينه، أمام هذه الانتهاكات للقانون والشرعية الدولية وحقوق الانسان، فأنه يتوجب على المجتمع الدولي التحرك لوقف العدوان ضد شعبنا، حيث ان هذه التصرفات الاسرائيلية تشكل تهديداً ليس فقط للشعب الفلسطيني، وإنما للقانون الدولي ايضاً الذي تخرقه إسرائيل يومياً.

مصدر: المجلس الوطني "سيعقد بمن حضر".. وغياب فصائل لن يؤثر على نصاب

أمد/ رام الله: 2018\4\21

قال مصدر فلسطيني مطلع، إن جلسة المجلس الوطني ستعقد نهاية هذا الشهر الحالي «بمن حضر»، مؤكداً أن مقاطعة بعض الفصائل الفلسطينية للجلسة لن تؤثر على النصاب القانوني.

وأضافت المصدر لـ«الشرق الأوسط» اللندنية: «يوجد حركة فتح ومستقلون وفصائل أخرى ومنظمات واتحادات تشكل الأغلبية، إذا بقيت الجبهة الشعبية على موقفها من المقاطعة».

وأكد المصدر، أن حركة فتح تفضل مشاركة "الشعبية" وتتطلع إليها، كونها ثاني أكبر فصيل في منظمة التحرير، وتعطي أهمية للاجتماع، لكنها لن تلغيه إذا ما أصرت الجبهة على المقاطعة.

من جهتها، أعلنت الجبهة الشعبية أمس، أنها لن تشارك في دورة المجلس الوطني المقررة في نهاية أبريل (نيسان) الحالي. وقالت في بيان، إن «وفد الجبهة الذي التقى وفداً من حركة فتح الأربعاء (في القاهرة) دعا إلى تأجيل انعقاد دورة المجلس، ومواصلة العمل من أجل عقد مجلس وطني توحيدي، وفقاً للاتفاقيات الوطنية الموقَّعة بهذا الخصوص، ومعالجة ملف الانقسام».

وأضاف البيان: «في ضوء عدم التوصل إلى اتفاق بين الوفدين على تأجيل انعقاد دورة المجلس الوطني، قررت الجبهة الشعبية عدم حضور هذه الدورة، والتأكيد على موقفها من منظمة التحرير وحرصها على دورها ومكانتها وصفتها التمثيلية».

ويأتي قرار الجبهة في وقت لن تشارك فيه حركتا «حماس» و«الجهاد» في الجلسة الافتتاحية، وهما، بخلاف الجبهة، من خارج منظمة التحرير.

وعدّت حركة حماس قرار الجبهة مقاطعة دورة المجلس الوطني «موقفاً تاريخياً»، داعيةً لمواقف وطنية مماثلة.

وقالت في بيان لها: «نُقدّر عالياً موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ونعتبره موقفاً تاريخياً يأتي استجابة للمسؤولية الوطنية والحرص على مسيرة الوحدة الوطنية الفلسطينية».

ودعت حماس الفصائل الفلسطينية ومختلف المؤسسات الأهلية الفلسطينية والشخصيات الوطنية الاعتبارية، إلى «تسجيل موقف وطني مماثل في رفض المشاركة في جلسة المجلس الوطني، واستشعار

المآلات الخطيرة لعقده من دون توافق، وأهمها تأبيد الانقسام، وتعزيز فرص تمرير المؤامرات التي تُحاك ضد قضيتنا، وفي مقدمتها ما يسمى بصفقة القرن».

وطالبت الحركة «قيادة السلطة وحركة فتح بالتقاط رسالة الإجماع الفلسطيني الرافض لحالة التفرد والهيمنة على القرار الفلسطيني، والعمل الفوري على وقف هذه السياسة وقراراتها الانقسامية، وفي مقدمتها قرار عقد المجلس الوطني بصيغته الانقسامية والمزورة».

وأكدت وقوفها «بكل قوة وصدق خلف مسار الإصلاح الذي أقرته الاتفاقيات الوطنية السابقة، وفي مقدمتها إعلان بيروت 2017، وتفعيل الإطار الوطني المؤقت، والمضي قدماً في مسيرة الوحدة الوطنية القائمة على الشراكة الحقيقية، وصولاً إلى تحقيق أهداف شعبنا الفلسطيني وتطلعاته».

وتريد الجبهة الشعبية وكذلك «حماس» و«الجهاد» عقد جلسة المجلس الوطني في الخارج بمشاركة الجميع بعد تفعيل الإطار القيادي المؤقت، لكن حركة فتح أصرت على عقد الجلسة في رام الله، ورفضت دخول حماس إلى المنظمة قبل إتمام عملية المصالحة.

ويكتسب عقد المجلس أهميته هذه المرة، لأن الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، يتطلع لانتخاب لجنة تنفيذية جديدة لمنظمة التحرير، باعتبار ذلك آخر وأهم خطوة في مسيرة «تجديد الشرعيات» و«ضخ دماء جديدة» لمواجهة «التحديات الخارجية والداخلية».

ويريد عباس الانتهاء سريعاً من انتخاب لجنة تنفيذية جديدة لمنظمة التحرير، وهي أعلى هيئة قيادية للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، في إطار ترتيباته من أجل «انتقال سلس» للسلطة في حال أي غياب قهري له.

ويُفترض أن تجري الانتخابات المرتقَبة أثناء انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الذي حددته المنظمة في الثلاثين من الشهر الحالي.

وتأتي هذه الانتخابات بعد نحو عام على انتخابات جرت داخل حركة فتح، وانتهت بانتخاب لجنة مركزية جديدة ومجلس ثوري لها.

ويعد المجلس الوطني بمثابة برلمان المنظمة الذي يمثل جميع الفلسطينيين في الداخل والخارج، ويضم الآن نحو 650 عضواً، من أصل نحو 700 بسبب رحيل أعضاء فيه، وجميعهم ممثلون عن الفصائل والقوى والاتحادات الفلسطينية والمجلس التشريعي وعسكريون.

وسيضمن انتخاب لجنة تنفيذية جديدة، التخلص من بعض الأشخاص والدفع بآخرين لتشكيل قيادة جديدة وقوية.

وحددت حركة فتح 3 من أعضاء لجنتها المركزية مرشحين لانتخابات اللجنة التنفيذية، هم الرئيس محمود عباس، وصائب عريقات، وهو أمين سر اللجنة التنفيذية الحالية، وعزام الأحمد، مسؤول ملف المصالحة في الحركة.

واختيار هؤلاء يقوّي موقفهم أيضاً فيما يخص إمكانية خلافة الرئيس عباس الذي كان عُيِّن قبل عام، محمود العالول نائباً له وأعطاه صلاحيات كبيرة.

وقالت مصادر مطلعة في فتح إن مسألة خليفة عباس لم تُحسم بعد، وما زالت مفتوحة، على الرغم من اختيار الحركة لعريقات والأحمد أعضاء في اللجنة التنفيذية.

وتضم التنفيذية 18 عضواً، من بينهم الأمناء العامون للفصائل وأعضاء مستقلون.

وفي مواجهة رفض الشعبية و«حماس» و«الجهاد» عقد المجلس الوطني، أبدت فصائل فلسطينية إلى جانب فتح، إصرارها على عقده في هذا الوقت.

وقال كل من حزب الشعب وجبهة النضال الشعبي، إنه توجد أهمية لعقد الجلسة المقرّرة للمجلس الوطني في الثلاثين من الشهر الحالي لمواجهة المخططات التي تستهدف تصفية القضية الوطنية من جهة، ولتفعيل مؤسسات منظمة التحرير وتطويرها، من جهة ثانية.

وقال عصام بكر المسؤول في حزب الشعب، إن جلسة المجلس الوطني المقررة تكتسب أهميتها بعد قرار ترمب بشأن القدس، وللإجابة على الأسئلة الكبيرة التي طرأت خلال الفترة الماضية، عبر الذهاب إلى استراتيجية وطنية مغايرة، وصيغة جديدة متعددة الأطراف لرعاية عملية السلام، وتفعيل المقاومة الشعبية، ونيل المزيد من الاعتراف بدولة فلسطين، وتفعيل البعد القانوني، وإحالة مجرمي الحرب الإسرائيليين إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وقال عضو المجلس الوطني عن جبهة النضال الشعبي، فضل طهبوب: «إننا في وضع صعب جداً، وعلى جلسة المجلس الوطني المقررة وضع استراتيجية جديدة، لأن الوضع السياسي لا يحتمل أكثر، فضلاً عن ضرورة العمل على تفعيل مؤسسات منظمة التحرير».

وأمام هذا الخلاف، طرح مراقبون تحويل الدعوة إلى اجتماع غير عادي، وظيفته الرئيسية انتخاب لجنة تنفيذية جديدة. لكن الاقتراح لا يلقي قبولاً لدى قيادة فتح.

"حماس" تنعى المهندس فادي البطش

غزة – فلسطين أون لاين 21\4\2018

نعت حركة المقاومة الإسلامية حماس، الشهيد الدكتور المهندس فادي محمد البطش الذي اغتالته يد الغدر فجر اليوم السبت ٢١ نيسان (أبريل) ٢٠١٨، في مدينة كوالالمبور في ماليزيا، وهو في طريقه لصلاة الفجر في المسجد.

وقالت الحركة في بيان لها إن الشهيد من أبنائها البررة، وفارسًا من فرسانها، وعالمًا من علماء فلسطين الشباب، وحافظًا لكتاب الله، وابن جباليا المجاهدة.

وذكرت أن الشهيد تميز بتفوقه وإبداعه العلمي، وله في هذا المجال إسهامات مهمة ومشاركات في مؤتمرات دولية في مجال الطاقة، وكان نموذجًا في الدعوة إلى الله، والعمل من أجل القضية الفلسطينية.

اغتيال العالم الفلسطيني فادي البطش بماليزيا والعائلة تتهم الموساد

كوالالمبور – المركز الفلسطيني للإعلام 21\4\2018

استشهد فجر اليوم في العاصمة الماليزية كوالالمبور الأكاديمي الفلسطيني الدكتور فادي محمد البطش، بعد أن أطلق مجهولون الرصاص عليه أثناء توجهه لأداء صلاة الفجر.

فيما اتهمت عائلة البطش، في بيان لها حصل عليه "المركز الفلسطيني للإعلام"، جهاز الموساد "الإسرائيلي"، بالوقوف خلف العملية.

وقال قائد شرطة المدينة داتوك سيري مازلان لازم –حسب ما أوردته صحيفة ستار الماليزية–: إن الشهيد كان في طريقه إلى مسجد مجاور، عندما أطلق عليه النار من مهاجمين على دراجة نارية في حوالي الساعة السادسة صباحاً في جالان غومباك.

وأشار قائد الشرطة إلى أن المهاجمين كانا يستقلان دراجة نارية، واستهدفاه بحوالي 10 طلقات نارية، أصابته 4 منها، حيث استشهد على الفور، مشيراً إلى أن التحقيقات ما تزال مستمرة في القضية.

وقالت العائلة في بيان لها وصل "المركز الفلسطيني للإعلام" نسخة عنه، السبت (21–4): "تتهم جهاز الموساد بالوقوف خلف حادثة اغتيال الدكتور فادي، الباحث في علوم الطاقة".

وطالبت العائلة السلطات الماليزية بإجراء تحقيق عاجل لكشف المتورطين بالاغتيال قبل تمكنهم من الفرار.

وأشارت العائلة إلى أنّ الدكتور فادي كان من المقرر أن يغادر ماليزيا يوم الأحد إلى تركيا لترؤّس مؤتمر علمي دولي في الطاقة.

كما دعت العائلة السلطات الماليزية وسفارة فلسطين ومصر، لتسهيل إعادة الجثمان مع زوجته وأطفاله إلى مسقط رأسه في بلدة جباليا بفلسطين.

ويعمل الدكتور فادي البطش (35 عاما) –الحافظ لكتاب الله– محاضرا في جامعة ماليزية خاصة، وهو من سكان مدينة جباليا، ومتزوج وعنده 3 أطفال.

وحصل الشهيد على العديد من الجوائز العلمية الرفيعة، ومنها جائزة منحة "خزانة" الماليزية عام 2016، والتي تعد الأرفع من ناحية الجودة، وذلك بعد حصوله على درجة الدكتوراه في الهندسة الكهربائية "إلكترونيات القوى" من جامعة "مالايا" الماليزية، وتحقيقه جملة من الإنجازات العلمية التي أهّلته للفوز، أولَ عربيّ يتوج بها.

وخلال رحلته الدراسية نشر الشهيد 18 بحثا محكما في مجلات عالمية ومؤتمرات دولية، وشارك في مؤتمر دولي في اليابان، وشارك بأبحاث علمية محكمة في مؤتمرات دولية عقدت في بريطانيا، فنلندا، أسبانيا، السعودية، علاوة على المشاركة في مؤتمرات محلية في ماليزيا.

وفقد الشهيد 18 من أفراد عائلته في #مجزرة_عائلة_البطش في قصف منزلهم بمدينة غزة في العدوان الصهيوني على قطاع غزة عام 2014.

غزة: غرينبلات وليبرمان متناغمان بشأن استشهاد طفل وملادينوف يطالب بتحقيق

عرب 48 تحرير: هاشم حمدان 2018\4\21

طالب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولا ملادينوف، بالتحقيق في ظروف استشهاد الطفل محمد إبراهيم أيوب، البالغ من العمر 15 عاما، بنيران قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال قمعها للمشاركين في مسيرة العودة شرق جباليا، يوم أمس الجمعة.

في المقابل، فإن مبعوث الإدارة الأميركية للشرق الأوسط اكتفى بالإشارة إلى أن الاحتلال يحقق مع نفسه في هذه القضية، وبدا متماثلا مع وزير الأمن الإسرائيلي في إعفاء الاحتلال من الجريمة، وتحميل حركة حماس المسؤولية.

وقال ملايدنوف في تغريدة في حسابه على "تويتر" إن إطلاق النار على الأطفال أمر مشين، وتساءل عن كيفية أن يساهم قتل طفل في غزة في تحقيق السلام.

ووجه ملادينوف انتقادا شديدا إلى الجيش الإسرائيلي، ووصف قتل طفل في هذا العمر بالفضيحة التي تزيد التوتر، وتشجع على المزيد من القتل، ودعا إلى حماية الأطفال من العنف والموت، وضرورة فتح تحقيق.

وكان قناص إسرائيلي قد قتل الطفل محمد أيوب برصاصة أصابته في رأسه في أحد المخيمات شرق جباليا أمس الجمعة.

وعلى صلة، أعلن المبعوث الخاص للإدارة الأميركية لما يسمى "عملية السلام"، جيسون غرينبلات، الليلة الفائتة، أن قوات الاحتلال تحقق مع نفسها في ظروف استشهاد الطفل. وقال إن "إسرائيل تحقق في وفاة الطفل خلال المظاهرات".

وفي حين وصف مقتل الطفل بأنه "مأساوي"، حذر غرينبلات من التصعيد في الوضع ردا على احتجاجات الجمعة، والتي استشهد فيها ثلاثة آخرون، وأصيب المئات برصاص قوات الاحتلال.

وكتب غرينبلات في تغريدة على "تويتر" إن "إسرائيل تجري تحقيقا كاملا بشأن موت محمد أيوب، من أجل فهم ما حصل".

وبدلا من تحميل الاحتلال المسؤولية عن مقتل الطفل، حمّل غرينبلات حركة حماس المسؤولية عن الأوضاع في قطاع غزة، وطالب منظمي الاحتجاجات بالابتعاد عن السياج الحدودي.

وتأتي تصريحات غرينبلات متناغمة مع تصريحات وزير الأمن الإسرائيلي، أفيغدور ليبرمان، الذي قال إن "قيادة حركة حماس هم المتهمون الوحيدون بمقتل الطفل".

وزعم ليبرمان أن القيادات "تختبئ وراء الأطفال والنساء، وتضعهم في المقدمة كدروع بشرية، من أجل مواصلة حفر الأنفاق، وتنفيذ عمليات إرهابية ضد إسرائيل".

ووجه ليبرمان تحذيرات إلى سكان قطاع غزة من الاقتراب من السياج الحدودي.

إلى ذلك، وفي رسالة بعث بها إلى دبلوماسيين في رام الله، قال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، صائب عريقات، إن غرينبلات تحول إلى "متحدث باسم السلطات الإسرائيلية"، وإنه "يقتبس صحفة البيانات الإسرائيلية".

تم بحمد الله